الاسلوب الفعال اذن في نظرنا لامكان استخدام سلاح النفط هو توجيه ضربة جذرية للمصالح النفطية الغربية وحرمان الشركات النفطية الامريكية والبريطانية على الخصوص من امتيازاتها النفطية وما تمثله لها من أرباح طائلة وميزات استراتيجية هامة . فكيف يتحقق حرمان هذه الشركات من امتيازاتها وكيف تتحقق لنا السيطرة والرقابة الحقيقية على استثمار نفطنا ؟

ان الطريقة المثلى لتحقيق كل ذلك تتمثل في تأميم النفط العربي ، أو تأميم الشركات الاجنبية التي تستغل نفطنا ، تأميما كاملا شاملا بحيث تصبح هذه الثروات كلها تحت أيد عربية وتحت سيطرتها ورقابتها فتوجهها حسب مقتضيات المصلحة العربية . على انه في حالة ما اذا رؤي عدم اللجوء في الوقت الحاضر الى التأميم الكامل فان السيطرة والرقابة الحقيقية على ثرواتنا النفطية يمكن أن تتحقق لنا اذا ما فرضنا بقرار تشريعي تأميما جزئيا على الشركات النفطية الاجنبية وذلك بنسبة ٥١ ٪ على الاقل من راسمال هذه الشركات ، كما فعلت الجزائر منذ القرارات التاريخية التي أصدرتها في ٢٤ فبراير ١٩٧١ . فاذا ما أممنا ٥١ ٪ على الاقل من أسهم الشركات الاجنبية أصبحت لنا أغلبية راس المال وانعكست هذه الاغلبية على اجهزة ادارة وتسيير الشركة المؤممة جزئيا بحيث يكون لحكومة البلد المنتج أغلبية الاعضاء في مجلس الادارة مما سيتيح لتلك الحكومة اتخاذ كافة القرارات الهامة في حياة الشركة وتوجيه نشاطاتها ، على أن يكمل هذا التأميم الجزئي باشتراط أن يكون دور المنفذ للعمليات في يد الجانب الوطني ، كما فعلت الجزائر ، حتى نضمن أن يكون التنفيذ الفعلي للعمليات النفطية وتحديد برنامج الاستثمار وتوجيه النشاط النفطي تحت اشرافنا الحقيقي .

هذا التأميم اذا تم لن تقتصر آثاره على الحاق ضربة جذرية لاسس الاستعمار النفطي الغربي وحرمانه من هذا المصدر الغزير للارباح الطائلة وحرمان بلدان العالم الغربي من الميزة الاستراتيجية التي تمثلها سيطرة شركاتها على نفطنا ، ولكن من آثاره الهامة التي سيحققها لنا أن يكون أداة لا بديل لها لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة للبلدان المنتجة وللعالم العربي بأسره وضمان النجاح في معركة التنمية الاقتصادية التي نخوضها ضد الفقر والتخلف . فالارباح الضخمة التي كانت تجنيها الشركات الاجنبية ستصبح من حق البلدان العربية المنتجة وهي مبالغ كبيرة يمكن أن ترصد للمعركة المصيرية بجوانبها العسكرية والسياسية ولمعركة التنمية الاقتصادية في العالم العربي وهما معركتان مترابطتان كما هو واضح . فمعركة التنمية هي التي من شأنها ان تخلق مجتمعا قويا متقدما قادرا على خوض معركة المصير المفروضة على الامة العربية . وبذا يصبح النفط العربي فعلا في خدمة قضايانا المصيرية ومعاركنا الحاسمة .

وهكذا يتضح ان اجراء التأميم ، على عكس الاجراءات الجزئية والمؤقتة التي اشرنا اليها من قبل ، هو الذي يمكن النفط من أن يلعب دورا جذريا متكاملا في خدمة القضايا العربية من جوانبها المختلفة السياسية والاقتصادية والعسكرية ، على اعتبار ان مختلف هذه الجوانب هي جوانب مترابطة متكاملة وان الدور الذي يلعبه النفط في خدمة أحد هذه الجوانب اذا تم على الوجه السليم فانه لا بد وأن ينعكس على الجوانب الاخرى ويعمل لصالحها . ونحن نعتقد أن النظرة الجزئية التي سادت حتى الان على صعيد العمل العربي بالنسبة لبحث استخدام النفط في خدمة القضية الفلسطينية وتمثلت في اجراءات جزئية مؤقتة دون التعمق في دور النفط في الخدمة الشاملة لاغراض هذه الامة وقضاياها القومية — هذه النظرة الجزئية أثبتت قصورها وضعف فاعليتها وعدم جدواها . والاتجاه نحو التأميم هو الذي يمثل في نظرنا التفهم السليم لمختلف الجوانب المتعددة المتكاملة لدور النفط العربي ويبرز ضرورة سيطرتنا الحقيقية على نفطنا كنقطة البداية الصحيحة لاي عمل عربي مثمر في هذا المجال .